

قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام
رقم (507) لسنة 1423 ميلاديه بتعديل بعض
أحكام اللائحة التنفيذية لقانون السجون

أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام ،
بعد الاطلاع على قانون العقوبات .
وعلى قانون الإجراءات الجنائية .
وعلى القانون رقم (58) لسنة 1970 م بشأن قانون العمل .
وعلى القانون رقم (47) لسنة 1975 م بشأن السجون .
وعلى القانون رقم (12) لسنة 1423 م . ربتعديل القانون رقم (47) لسنة
1975 في شأن السجون .
وعلى قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل رقم (343) لسنة 1982 م
باللائحة التنفيذية لقانون السجون .
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (158) لسنة 1991 م بشأن إنشاء
الإدارة العامة للشرطة القضائية .
وعلى محضر اجتماع اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام الأول لعام
1423 م . ر .
وبناء على ما عرضه الكاتب العام للشئون القضائية والقانونية .

قرر

مادة (1)

يضاف إلى اللائحة المشار إليها مادة جديدة برقم (57) مكرر يكون نصها على
الوجه الآتي :-

مادة (57) مكرر

يكون العمل إلزامياً بالنسبة لسائر النزلاء المحكوم عليهم والذين لا تمنعهم حالتهم
الصحية من ذلك .

ويعنى من العمل التزلاء الذين يبلغون سن الستين إلا إذا رغبوا في ذلك وكانت حالتهم الصحية تسمح بذلك .

مادة (2)

يستبدل بنصوص المادتين 58 ، 59 من اللائحة المشار إليها النصوص الآتية : -

مادة (58)

« لا يجوز تشغيل المحبوسين احتياطياً في غير الأعمال المتعلقة بشؤونهم الخاصة » .

مادة (59)

يجوز أن يسمح للتزليل بأن يزاول لحسابه الخاص في السجن المهنة أو الحرفة التي كان يمارسها على أن يكون ذلك في غير أوقات العمل الملزم بأدائه داخل أو خارج السجن ، وأن يسهل له إحضار الأدوات والخامات اللازمة لعمله على نفقته الخاصة وذلك في حدود ما يسمح به أمن السجن ونظامه ، وتختص اللجنة المنصوص عليها في المادة (55) من اللائحة بالفصل في طلب التزليل الخاص بهذا الشأن ، ويجوز له أن يتظلم من قرارها إلى رئيس فرع الإدارة العامة للشرطة القضائية المختص ، ويسلم إنتاجه إلى من يحددهه وإلا تولت إدارة السجن بيعه لحساب التزليل ويصرف له ثمن إنتاجه وفقاً للضوابط المنصوص عليها في المادة (86) من اللائحة .

مادة (3)

تعديل المادة (63) من اللائحة بحيث يجرى نصها كالتالى : -
يكون تشغيل المحكوم عليهم بالحبس البسيط أو بالحبس مع الشغل في الأعمال

الآتية : -

أ) أعمال الحرف والصناعات : الغزل والنسيج والحياكة وصناعة الأحذية وصناعة السروج والحدادة والسمكرة والبرادة والخراطة والتجارة وكى الملابس وتجليده الكتب وعمل الحصر والمعاطف والأكياس .

ب) أعمال النظافة .

- (ج) أعمال الحدائق .
- (د) أعمال المغسلة .
- (هـ) أعمال المطبخ .
- (م) مكافحة الأمية .
- (ز) الشؤون المكتبية .

مادة (4)

يضاف بند جديد تحت رقم « و » إلى البنود الواردة بالمادة (64) من اللائحة المشار إليها يجرى نصه كالآتي : -

مادة (64)

بند « و » نظافة الطرق والشوارع والميادين والساحات العامة .

مادة (5)

تعديل الفقرة الثانية من المادة (66) من اللائحة المشار إليها على الوجه الآتي : -
لا يجوز تشغيل المحكوم عليهم ممن تجاوزوا سن الستين إلا في الأعمال المنصوص عليها في المادة (63) من اللائحة إلا إذا رغبوا في ذلك .

مادة (6)

تلغى المادة (73) والبند « د » من المادة (81) من اللائحة المشار إليها .

مادة (7)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

محمد محمود الحجازي

أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام

صدر : في 14 / ربيع الاول / 1404 و . د .

الموافق : 22 هانيال / 1423 ميلادية .